

تشكل الطبقة العاملة في الجزائر

ملخص

إن التباين الاجتماعي الذي أصبح جليا في الجزائر، ونظرا لكونها جزءا لا يتجزأ من كتلة الطبقات الاجتماعية، ظهرت الطبقة العاملة في الجزائر بشكل يزداد وضوحا، وهي مدعوة للتخلص من الضغوطات الممارسة عليها وامتحان قوتها، لإبراز مكانتها الاجتماعية والسياسية، خصوصا في هذه المرحلة التي تحمل العمال أعباءها على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أ. بلعور الطاهر
كلية العلوم الإنسانية
والاجتماعية
قسم علم الاجتماع
جامعة منتوري، قسنطينة
الجزائر

مقدمة

عند تطرقنا للطبقة العاملة، ندرك الفروق التي يمكن أن توجد بين الطبقات العمالية في المجتمعات الصناعية والدول النامية، وحتى بين الدول الصناعية الكبيرة فيما بينها، وذلك يعود بالأساس إلى طريقة ظهورها وتكيفها مع النظام الاجتماعي، وقدرتها على التأثير فيه والتأثر به، لذلك يجد الباحثون صعوبة في التطرق إلى الطبقة العاملة في أوروبا، وتزداد صعوبة تناولها في الدول النامية، وتتعد أكثر عند تناولها في الجزائر، بسبب الخصوصية التاريخية لكل مجتمع والتي ساهمت في تكوينها وتطورها، وبالتالي فإن ظروف عملها ودورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يختلف من دولة إلى أخرى.

وانطلاقا من هذا، فإن فهم الطبقة العاملة في الجزائر والموقع الذي تأخذه في المجتمع، يتم بدراسة بداية ظهورها والظروف التي تطورت في إطارها، وهذا يتطلب طرح سؤالين لهما صلة بالموضوع من أجل إعطاء صورة علمية عنها:

Résumé

La stratification sociale en Algérie est devenue nettement manifeste. La classe ouvrière, en tant que strate sociale, a des contours de plus en plus précis. Elle est appelée à se démarquer des pressions exercées sur elle et mettre à l'épreuve sa force pour montrer son statut social et politique, tout particulièrement dans cette étape où le travailleur subit ses contraintes au niveau économique, politique et social.

أ- ما هي العوامل التي ساعدت على ولادة وتطور الطبقة العاملة الجزائرية ؟
ب- كيف هو واقعها اليوم؟

1- تعريف الطبقة العاملة:

إن المتمعن لأفكار كارل ماركس K-Marx حول الطبقات على الرغم من أنه لم يقدم تعريفا محددًا للطبقة، يلاحظ بان الطبقة العاملة هي طبقة اجتماعية تتحدد بناءا على العلاقة المتباينة للجماهير بوسائل الإنتاج، وتعتبر هذه العلاقة حاسمة في تحديد فرص وأسلوب الحياة للأفراد، حيث أن ملكية وسائل الإنتاج تؤدي إلى علاقات اجتماعية غير متكافئة بين أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، وأولئك الذين لا يملكون إلا قوة عملهم، وهكذا فإن ملكية أدوات ووسائل الإنتاج تحدد توزيع الأفراد إلى طبقتين، طبقة عاملة، وطبقة رأسمالية.

ويعرف دافيد لوكوود D-Lockwood الطبقة العاملة على أنها تمثل الأفراد الذين لا يملكون وسائل الإنتاج، ويقومون فقط ببيع قيمة عملهم في السوق، ولا يتمتعون أثناء مباشرتهم لأعمالهم بظروف عمل أفضل ومرتبات عالية، على عكس بعض العمال الذين يحصلون على مرتبات عالية جدا و ظروف عمل جيدة، وهؤلاء ما سماهم لوكوود بالعمال الأثرياء (1).

إن هؤلاء العمال الأثرياء حسب أفكار لوكوود، لا يشكلون طبقة عاملة باعتبارهم يحصلون على مكانة وإمتيازات مهنية أفضل من العمال العاديين، لا سيما الظروف الفيزيائية التي يعملون فيها، وهم يمثلون الجهاز البيروقراطي الذي لا يملك وسائل الإنتاج، بل لديه حق التصرف والسيطرة عليها، ويخدم مصلحة الطبقة المالكة على حساب العمال، مقابل حصولهم على بعض الإمتيازات، وبذلك أصبحوا جزءا من الطبقة البورجوازية الجديدة، وبالتالي فهم لا ينتمون إلى الطبقة العاملة.

أما مغنية الأزرق فتعرف الطبقة العاملة في حالة الجزائر، على " أساس تملك وسائل الإنتاج وأسلوب قوة العمل والسيطرة عليها" (2).

وحتى نوضح الفكرة جيدا، ينبغي تعريف الطبقة العاملة تعريفا إجرائيا وفقا لطبيعة المجتمع موضوع المقال، حيث أنها تشير إلى مجموع العمال سواء كانوا في الزراعة، أو في الصناعة، أو في جميع النشاطات الاقتصادية، والعامل اقتصاديا هو من يعمل في خدمة شخص حقيقي أو معنوي، كالشركات والهيئات الحكومية، ويتقاضى عن عمله أجرا، هؤلاء يشكلون طبقة عاملة في مقابل الطبقة التي تملك أو تسيطر على وسائل الإنتاج، ولا يؤخذ " الوعي الطبقي هنا كمعيار لأن ظهوره يتوقف على ظهور القنوات التي تسمح بالتعبير عن المصالح الطبقيّة والنصوص القانونية المتعلقة بحرية إقامة التنظيمات السياسية" (3).

ولمعرفة تكوين وتطور واختلافات الطبقة العاملة في الجزائر الداخلية وتنمية موقفها، يتطلب الرجوع إلى العوامل التاريخية التي ساهمت في بداية تشكلها في المستعمرة الفرنسية.

2- العوامل التاريخية لبداية تشكل الطبقة العاملة الجزائرية:

لقد كان الهدف الأساسي للاستعمار الفرنسي في الجزائر، هو البحث عن التراكم البدائي للرأسمال، وهذا يتطلب البحث عن ملكية استعمارية، مما أدى بالحكومة الفرنسية إلى تبني سياسة نزع الملكية وثروات الدولة والجماهير واغتصاب جميع أنواع الغنائم، و طرد الشعب المحلي من أراضيه، الشيء الذي أدى إلى تفجير القبائل. إن تلك الأراضي المغتصبة من أصحابها تم توزيعها على المعمرين في بداية الأمر مجاناً، لتشجيع عملية الاستيطان، ثم تم بيعها في المزاد العلني، وهذا بهدف تسهيل عملية انتقال الملكية، واستعملت في ذلك كل الوسائل العسكرية العنيفة، وهي تعتبر بمثابة جرائم ارتكبتها المستعمر في حق الشعب الجزائري، وهي كذلك تدخل ضمن سياسة القضاء على كل أنواع المقاومة الجسدية والعسكرية التي كان يبيدها الشعب الجزائري. وضمن هذا السياق يقول بوجو Boujou بإمكان المستوطن أن يطلب من العربي الزيت والحريز والتبغ والقطن والفلين وغيرها... وقبل أن يقدم لنا العربي الزيوت والمواشي والصوف وغيرها، يجب أن تنتزع منه بواسطة القوة، وأن تصان بواسطة السياسة (4).

إن مصادرة الأراضي و حرقها، نتج عنه تراجع تربية المواشي، و اضطر الكثير ممن لم يعد باستطاعتهم إطعام قطعانهم، نتيجة نقص المراعي التي تم بيعها أو الاستيلاء عليها، دفع بهم إلى البحث عن عمل لدى ملاك الأراضي الجدد الأوروبيين، وفي ظل هذه الظروف وجد الفلاحون الجزائريون أنفسهم يعملون خماسين أو عاطلين عن العمل، وهذا ما ساعد على ظهور فلاحين بدون أراضي أو بدون عمل، أو العمل عند المستعمرين سواء في الزراعة أو في الاستثمارات التي باشرتها السلطات الفرنسية، حيث وجد الجزائري نفسه غريباً عن وطنه، ففي الوقت الذي كان فيه سيداً على أرضه ووطنه، أصبح عبداً يخدم المعمرين و الاقتصاد الفرنسي.

إن عملية الاستعمار خلقت الظروف المادية لظهور الطبقة العاملة الجزائرية، على الرغم من كونها مازالت في مرحلتها الابتدائية، وهذا بعد بداية تخلي الجزائريين عن سياسة رفض العمل عند المحتل أو المعتدي، كنوع من أنواع المقاومة، حيث بدأت تظهر ظاهرة العمل عند المعمرين، والتي كانت تخضع للضغوطات الفرنسية السياسية و الإيديولوجية، وقد نتج عن هذا ضعف تماسك جماعات العمل الجزائرية.

زيادة على هؤلاء العمال في تلك النشاطات، كان يشتغل العدد الأكبر من الجزائريين في الزراعة وغالبيتهم من الذين جردوا من أراضيهم، وبالتالي لم يبق لهم سوى بيع قوة عملهم لسد حاجياتهم، حيث بلغ عددهم سنة 1901 حوالي 151108 عامل موزعين على مجموعتين:

- المجموعة الأولى : تؤدي عملاً مؤقتاً أي موسميين، وكل ما يطلبونه من ملاك الأراضي الجدد أجراً يساعدهم على تحصيل ما هو ضروري لحياتهم اليومية.

جدول رقم 01 يوضح حجم التشغيل خلال سنة 1886 - 1891

عدد العمال سنة 1886	عدد العمال سنة 1891	مجال النشاط
3046	4434	البناء
2215	1537	الأحذية
2757	2073	المناجم
1201	1750	المخابز
1757	1726	القرميد
12784	15100	المنسوجات
/	6808	التغذية
23760	33428	المجموع

المصدر: بن الحسين لخضر، 1982، ص 70

- المجموعة الثانية: وهم عمال زراعيون دائمون، حيث كان يقدر عددهم "بحوالي 40 ألف عامل" (5) يعيشون على أراضي منتجة، ويعملون حوالي 15 ساعة يوميا. إن الملاحظ لما سبق يدرك أن حجم اليد العاملة كان صغيرا، وقد أثر هذا على تماسك الطبقة العاملة، وهذا ما قلل من ضغطها ومقاومتها وإبراز وجودها، ويعود هذا بالأساس إلى القهر السياسي والاقتصادي والفكري، الذي كان يمارس على الشعب الجزائري والعمال الجزائريين على وجه الخصوص، فعلى الرغم من توسيع المستعمر من استثماراته الزراعية والصناعية نتيجة متطلبات اقتصاده، لم تواكبه زيادة في حجم اليد العاملة الجزائرية حيث كان هناك " سنة 1954 من بين العمال الجزائريين في الصناعة والتجارة والوظائف العمومي 172.000 عامل غير مؤهل منهم 84.000 في بطالة جزئية ف 75.000 عامل مختص و 60.000 عامل مهني وموظف صغير أو مستخدم، ثم 12.000 إطار أو فني، وكان المسلمون يشكلون 95% من العمال غير المؤهلين ثم 68% من العمال المختصين، و 17.6% من الفنيين، ثم 7.2% من الإطارات العليا" (6).

في هذه المرحلة تم تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1957، الذي كان له دور فعال في تنظيم وتهيئة العمال الجزائريين ضد اضطهاد المعمرين بصفة عامة والسلطات الفرنسية بصفة خاصة، حيث تميز نشاطه خلال هذه المرحلة بالأولوية المعطاة للنضال من أجل الاستقلال، متخذا من الإضرابات العمالية كوسيلة لتحقيق الغاية، ولم تمضي أربعة أشهر من تأسيسه، حتى نادى بالإضراب العام في الخامس جويلية 1957 للتذكير بذكرى الاستعمار الفرنسي للجزائر، وإضراب عام مفتوح دعا إليه في 28 جانفي 1958، وإعلانه بمناسبة هذا الإضراب دعمه لحزب جبهة التحرير الوطني، الشيء الذي خلق له متاعب كبيرة مع السلطات الاستعمارية، حيث تمت مطاردة العمال النقابيين وسجنهم وتعذيبهم، ومن الأمثلة على ذلك تعذيب مؤسس الإتحاد عيسات إيدير حتى الموت، وهذا ما انعكس على الطبقة العاملة من حيث

تكوينها رغم وجود يد عاملة في العهد الاستعماري، وهذا يرجع بالأساس إلى القهر الذي كان يعيشه العامل الجزائري بالمقارنة مع العامل الأوربي.

3- الطبقة العاملة بعد الاستقلال:

انطلاقاً من الظروف التي عاشها العامل الجزائري خلال العهد الاستعماري، يمكن إرجاع بداية تكوّن الطبقة العاملة في الجزائر إلى ما بعد الاستقلال، بدون أن نستثني عدد العمال الذين شملتهم الإحصائيات الفرنسية سنة 1963، حيث بلغ عددهم 110.000 عامل، والذين يمكن اعتبارهم عمال قداماء (7) كانوا يشتغلون في الصناعات الاستعمارية أو الأجنبية التي أمتت فيما بعد، وكذلك في مجال النقل والزراعة، والذين أصبحوا تابعين لأجهزة الدولة فيما بعد.

من خلال هذا يمكن القول، أن هناك طبقتين عاملتين ظهرتتا في الجزائر، طبقة عاملة تكونت في العهد الاستعماري واكتسبت خبرة مهنية وتأهيل معتبرين، وطبقة عاملة حديثة ذات أصل ريفي زراعي، والتي من المفروض كانت تساعد على بروز اللبنة الأولى لظهور طبقة عاملة جزائرية، عن طريق تأثير الطبقة الأولى على الثانية، غير انه حدث انفصال ولا تجانس بين الطبقتين، حيث أن الأولى استفادت عدد كبير منها من ترقية في السلم الاجتماعي، ومنحت لهم مهام سياسية وإدارية، والتي مورست في إطار حركة الاستقلال الوطني، ومن الأمثلة على هذا الارتقاء السريع في السلم الاجتماعي عمال حوّلوا إلى جهة التأطير وخرجوا من الصفوف وارتقوا أو رقوا إلى رؤساء في مكان العمل، وأصبحوا يعتبرون أنفسهم مجاهدين ومخلصين ووطنيين (8)، في حين نجد الطبقة الجديدة أغلبها تفتقر إلى تأهيل وخبرة مهنية، ولم تمارس أي نشاط مهني من قبل، تناضل على مستوى القاعدة وتعارض الطبقة الأولى، التي تتكررت لها، إذ بدأت هذه الطبقة الجديدة في التكوين مع بداية السبعينات، والتي عرفت حركية سريعة كنتيجة لحركة التصنيع السريعة في البلاد، وقد نتج عن تصاهر أو إتحاد هذه المجموعات العمالية، إصطدامات بين الشباب والشيوخ، بين العمال المؤهلين وغير المؤهلين، بين الجدد والقدامى.

وهذا بدوره كذلك أثر على الطبقة العاملة الجزائرية على عكس الطبقة العاملة الأوروبية.

إن حجم التشغيل الذي عرفته الجزائر ابتداء من سنة 1967، زاد في حجم الطبقة العاملة، نتيجة زيادة الاستثمارات التي باشرتتها الدولة الحديثة، خصوصاً في القطاع الصناعي، الذي كان هدفه الأساسي هو القضاء على البطالة.

جدول رقم 02 يوضح تطور التشغيل من سنة 1967 – 1978

المجالات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء	التجارة
----------	---------	-----------	---------	--------	---------

179000	117000	117000	6000	874000	سنة 1967
220000	399000	390000	40000	1049000	سنة 1978
المجموع	إدارات أخرى	الخدمات	النقل	المجالات	
1794000	306000	142000	53000	سنة 1967	
2830000	559000	20000	153000	سنة 1978	

المصدر : وزارة التخطيط ، الجزائر بالأرقام 1980.

إن تزايد حجم اليد العاملة لم يتوقف، حيث زاد عدد العاملين في القطاع الزراعي من 2714000 سنة 1984 إلى 2981000 سنة 1988، الشيء الذي زاد في حجم الطبقة العاملة، والذي يقصد به ليس عدد العمال فحسب، بل فهم العمال الأعمال المنوطة بهم والدفاع عن حقوقهم كطبقة اجتماعية، ولعب دورها التنظيمي والسياسي والثقافي في المجتمع، فعلى الرغم من سيطرة الحزب الحاكم بعد الاستقلال على نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي كان يهدف بالأساس إلى السيطرة على العمال وإحباط كل محاولتهم في التنظيم والاستقلالية، إلا أن ذلك لم يمنع الطبقة العاملة من النضال العلني والسري.

لقد أعلم حزب جبهة التحرير الوطني، العمال في المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1968، بأنهم قاموا بدورهم كطبقة في إطار الرأسمال الاستعماري، أما الآن فقد حان وقت الانخراط في اختيارات النظام، ومنذ ذلك الوقت جهدت السلطة في دعوة النقابة المسيطر عليها، إلى تأطير العمال ومطالبهم، وتقديم المعلومات في الإطار الرسمي ضمن اختيارات السياسة العامة للدولة (10). إلا أن ذلك لم يمنع الطبقة العاملة من القيام بالنضال من أجل فرض طلباتها بطريقة مستقلة، مستعملة في ذلك قوة الإضرابات كوسيلة من وسائل الضغط العمالي، وكانت تلك الإضرابات خصوصا في السبعينات غير مؤطرة من طرف النقابة، بل هي إضرابات من الخارج ضد النقابة والحزب، وهي تعتبر كرسالة تريد من خلالها الطبقة الشغيلة اكتساب حقوقها ورفضها للوصاية التي فرضت عليها، و يمكن أن نستدل على ذلك بمثال، " لقد رفض عمال ميناء العاصمة بعد إضرابات متكررة التفاوض مع والي العاصمة أو حتى وزير النقل، بل وحتى الوزير الأول، وطالبوا بمقابلة رئيس الجمهورية بمناسبة كل إضراب لطرح مشاكلهم، وبالفعل استطاعوا الاتصال مع كل الرؤساء الذين عرفتهم الجزائر قبل 1992 (11).

إن الهدف من وراء هذه الممارسات العمالية، هو حماية بعض المكتسبات التي تحصلوا عليها ، والمطالبة بالتوزيع العادل للدخل القومي، متخذين من الإضرابات كسلاح نوعي، رغم الحصار الإعلامي الذي كان يشدد الخناق عليهم، إلا أن إضراب سنة 1977، كشف عن كل شيء، حيث تم انفجار الطبقة العاملة وأهتزت البلاد واهتز الرأي العام الوطني، بسبب إعلام الحكومة والصحافة بكل ما جرى عندما قام عمال السكة الحديدية في المغرب بالإضراب، فيما حوَصر الإضراب نفسه في الجزائر

بالصمت التام وإخفاء الحقائق(12). هذا الانفجار العمالي أعطى وزنا للطبقة العاملة، والذي اعتبر كبداية لفرض طبقة اجتماعية لدورها ووجودها والدفاع عن نفسها بشكل منظم، خصوصا لما لجأت النقابة للاحتفاء بالمجتمع، أي إخراج الإضراب إلى الشارع، وهذا ما كان يخيف السلطة، حيث كان رد فعلها حازما، فأصبحت تشدد الرقابة على الأوساط العمالية بهدف ضمان ولائهم واستغلالهم سياسيا، يقول سليمان الشيخ " إن السلطة السياسية تستقي شرعيتها دائما من ادعائها بأنها هي التي خلقت الطبقة العاملة"(13). وبذلك اتبعت الدولة في محاولة سيطرتها على العمال طرق عديدة، فمرة تتبنى المطالب العمالية وتتحوّل الدولة إلى دولة عمالية، ويكون ذلك نظريا في أغلب الحالات، أو تتخذ ترتيبات لعقد مؤتمر أو التلويح به قصد تنصيب قيادة جديدة تكون أكثر ولاء من القيادة السابقة.

وكان من نتائج التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفت الجزائر في نهاية 1988، أن حاول العمال عن طريق نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين الاستقلال العضوي عن أي حزب سياسي، وذلك كونها في السابق كانت تشكل إحدى المنظمات الشعبية لحزب جبهة التحرير الوطني، وكان الهدف من هذه الاستقلالية، هي محاولة الطبقة العاملة التموقع أكثر على الساحة الوطنية، وبالتالي يصبح لنقابتها دورا مزدوجا يتمثل في:

1- الدور التقليدي والمتمثل في المطالبة بتحسين ظروف العمال وأوضاعهم بعد أن تدهورت.

2- والدور الجديد، وهو إشراكهم عن طريق ممثلهم النقابيين في إعداد وتصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي لها علاقة مباشرة بظروف العمل داخل أماكن العمل وحياتهم في المجتمع، وهذا ما كان يسميه الأمين العام السابق لنقابته عبد الحق بن حمودة لعب دور التوقع والتهيئة والإعداد للوضعيات الصعبة والحساسة(14).

إن استقلال نقابة الإتحاد العام للعمال الجزائريين عن أي حزب سياسي، هذا لا يعني أنها لا تولي أهمية للمسائل السياسية، أو عزلها سياسيا، أو أنها لا تبدي آراء ومواقف ذات معاني وأبعاد سياسية، بل أنها تلجأ في كل مرة إلى استراتيجية لمحاولة الضغط على هياكل وهيئات أصحاب العمل وأجهزة الدولة، متخذة من المسألة الاجتماعية ذريعة لذلك، والتي تتمثل في حماية وصيانة حقوق العمال المهنية والاجتماعية، وفي مقدمتها المحافظة على مناصب الشغل وترسيخ وتوضيح الفكرة التي مفادها أن اقتصاد السوق لا ينفى " التشريعات الاجتماعية التي تحمي الحقوق المكتسبة للعمال، بل يستدعي النضال من أجل تدعيمها وتوسيعها، كما أن اقتصاد السوق لا يعني تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية"(15). وهذا ما حاولت النقابة القيام به من خلال محاولاتها إقامة عقد اجتماعي مع الحكومة سنة 1992، يدور محتواه على قيام النقابة بإقناع قاعدتها العمالية بتخليها عن الإضراب، مقابل أن تعمل الحكومة على تفادي الإجراءات التي تمس الطبقة العاملة، كالمحافظة على مناصب الشغل وخلقها، وتحسين القدرة الشرائية للعمال، واعتماد سياسة اجتماعية تقوم على دعم أسعار المواد الضرورية، وتقديم مساعدات مالية للفئات ذات الدخل الضعيف.

غير أن محاولات الوصول إلى هذا العقد، فشلت بسبب المشاكل المالية التي عانت منها الجزائر، والتي فرضت عليها الذهاب إلى المؤسسات المالية الدولية وجدولة ديونها في أبريل 1994، وما أنجر عنه من نتائج اجتماعية، مست بالدرجة الأولى الطبقة العاملة من حيث تطورها ودورها الاقتصادي والسياسي، بسبب غلق وخصوصة الكثير من المؤسسات الاقتصادية، وتسريح الآلاف من العمال، والذي أصبح يشكل شبحا وهاجسا بالنسبة لهم، وقد نتج عن هذا خلق الظروف الملائمة لسيطرة الدولة ورأس المال على العمال وممثليهم النقابيين، حيث أصبحت تتم عملية المقايضة بين تضحيات العمال مقابل استفادة ممثليهم النقابيين على امتيازات، وهذا من أجل تفادي المواجهة بين الدولة والعمال أثناء قيامها بتنفيذ بعض الإجراءات التي إلتزمت بها أمام المؤسسات المالية الدولية، والتظاهر بعملية الحوار، الذي يتم على مستوى الثنائية المتمثلة في الحكومة والنقابة، أو الثلاثية والتي تتمثل في الحكومة والنقابة وأرباب العمل، حتى ولو كان هذا الحوار شكليا فقط.

إن هذه الأوضاع التي أصبحت تعيشها الطبقة العاملة الجزائرية، أضعفت مقاومتها وأصبحت الدولة تعرف بأن دخول العمال في مواجهة مفتوحة محدود وضعيف، وحتى التلويح الذي تقدمه النقابة بإعلانها عن إضرابات وطنية، بهدف دفع الحكومة للتراجع عن تسريح العمال وخصوصة المؤسسات والتفاوض حول سياستها الاقتصادية والاجتماعية، تبقى ذات أهداف سياسية وليست عمالية، وهذا يرجع بالأساس إلى ضعف الجهاز النقابي، وخضوعه لسيطرة جماعات الضغط، الشيء الذي زاد من إضعاف مقاومة الطبقة العاملة، حيث أصبحت قدرتها على المواجهة المفتوحة أمرا مشكوكا فيه، بل مستبعدا، الشيء الذي سهل في عملية استغلالها في الصراع السياسي.

المراجع

- 1- عبد الله محمد عبد الرحمن: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف الجامعية مصر 2002 الجزء II ص 89.
- 2- مغنية الأرزق، نشوء الطبقات في الجزائر، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الإتحاد العربي 1980 ص 25
- 3- نفس المرجع ص 25 .
- 4- بن الحسين لخضر، دراسات في الطبقة العاملة في البلدان العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 ص 65 .

- 5- شنتوف الطيب، دراسات في الطبقة العاملة في البلدان العربية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 ص 222.
- 6- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982 ص 417.
- 7- SAID CHIKHI، la classe ouvrière aujourd'hui Algérie les temps moderne série spéciale 1982 p 63.
- 8- Ibid. p 60 .
- 9- الإتحاد العام للعمال الجزائريين التقرير السنوي لقسم التنظيم بالمركز النقابية 1988، محمد الباقي الجر ماسي : المجتمع والدول في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية 1987 ط1 ص 103.
- 11- عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية في الجزائر. دار الحكمة 1995 ص ص 246-247.
- 12- SAID CHIKHI. Op. cit . p57.
- 13- محمد الباقي الجر ماسي مرجع سابق ص 105.
- 14- عنصر العياشي: سوسولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر. مركز البحوث العربية القاهرة ط1 1999 ص 110.
- 15- نفس المرجع ص 111.